# المشاريع التى نفذت بنجاح نظام B OT
# فى مصر

المهندس :حسين صبور

بعد أن أصبحت خصخصة الصناعات والمنافع المملوكة للحكومة سياسة مقبولة لدى الحكومة المصرية، وكذلك شعب مصر، ووسائل الإعلام، شرعت مصر فى استخدام العديد من الأدوات الأخرى لتحقيق قدر أكبر من التحرر الاقتصادى ويعتبر نظام BOT (أى عقود البناء والتشغيل ثم نقل ملكية المشروع) إحدى هذه الأدوات.

كما نعرف جميعاً فإن نظام BOT هو واحد من سلسلة متشابهة من الوسائل التى تسهل تقديم الخدمات للجمهور دون تحميل ميزانية الحكومة، التى استنفذت بالفعل، بأعباء جديدة.

ولقد كان أول تعامل جاد مع تنفيذ المشروعات بنظام BOT هو ما قامت به وزارة الكهرباء.

فمن المعروف تماماً أنه نظراً للتنمية السريعة التى شهدتها مصر كانت الحاجة إلى قدر أكبر من الكهرباء أمراً ضرورياً، ولقد استطاعت مصر خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية أن تحل هذه المشكلة بقبول عدد من القروض من مختلف المصادر الدولية مثل البنك الدولى، والبنك الأفريقى للتنمية وغير ذلك من المصادر، وذلك لتمويل بناء محطات كهرباء جديدة، وعندما أصبحت فكرة نظام BOT مقبولة فى مصر، أعدت الوزارة نفسها بتوظيف عدد من المستشارين الأجانب للمساعدة فى نقل خبرة العالم إليها لتتمكن من السير فى هذا الطريق، ثم وضعت الوزارة بعد ذلك خطة طموح لمختلف أنماط محطات الكهرباء التى تعتمد على الوقود والماء والرياح كمصدر طاقة لها.

تم طرح مشروعين لإسناد عقدين لإنشاء أول محطتين ووقع العقدان مع الشركتين المقبولتين وكانت إحداهما أمريكية والأخرى فرنسية.

والبرنامج المعروف للوزارة يتضمن إنشاء محطتين أخريين يعملان بالوقود، إضافة إلى محطة تدار بقوة الرياح، وأخرى بالماء، ويتوقع أن يتم العمل فى هاتين المحطتين سويعاً فى المستقبل القريب.

يحتم على الأمر أن أذكر أن اندفاع الشركات الدولية المهتمة للمشاركة فى برنامج BOT الذى وضعته وزارة الكهرباء المصرية كان أمراً واضحاً وأبرزه بجلاء عدد المجموعات الدولية المعروفة التى تقدمت بخبراتها وسابقة أعمالها ليتم قبولها ضمن مقدمى العطاءات لمختلف المشروعات.

ومن الواضح أيضاً أن النتائج التى حققتها الوزارة مع المجموعتين اللتين فازتا بإسناد العقدين وتنفيذهما كانت باهرة وذلك من حيث أسعار الكهرباء، وكذلك كل العوامل الأخرى.

ولقد شرعت وزارات أخرى فى انتهاج نفس النهج وذلك بتنفيذ مشروعات بنظام BOT، ومن بين تلك الوزارات وزارة النقل التى طلبت عروضاً لإنشاء العديد من الطرق

السريعة المدرجة بخطة الوزارة، التى ستساعد على سرعة تنمية المناطق النائية من أرض مصر، بالإضافة إلى تخفيف الضغط عن الطرق السريعة المزدحمة فعلاً بتحويل جزء من حجم حركة المرور إليها.

ولم يكن المتقدمون بالعطاءات منجذبين للتقدم بعطاءات في تلك المشروعات حيث أنه من المعروف أن الطريق السريع ذاته لا يدر من الدخل ما يكفى الشركة المتقدمة بالعطاء، وسيكون مكسب الفائز بإسناد المشروع إليه من تنمية الأراضى المحيطة بجانب الطريق طوال مدة الالتزام، ونظراً لأنه لم يكن من الواضح تماماً ما إذا كان من اليسير للفائز بإسناد العملية أن يسمح له بارتياد كل الأراضى على جانبى الطريق نظراً لتداخل اختصاصات العديد من الجهات الحكومية التى لا سيطرة لوزارة النقل عليها بشأن تلك المناطق، هذا بالإضافة إلى وجود حيازة على بعض من تلك الأراضى، الأمر الذى أدى إلى إحجام الكثير من الشركات عن التقدم بعروض، وعلى الرغم من ذلك فإن أول طريق سريع، وهو الذى يربط الإسكندرية بالفيوم، قد وصل إلى آخر مراحل التفاوض ويتوقع أن يوقع العقد فى القريب العاجل. ومن المتوقع أن تكون مدة الالتزام التى ينص عليها هذا العقد أطول من تلك التى ينص عليها كلا من العقدين اللذين أبرمتهما وزارة الكهرباء. ووزارة النقل بصدد طرح مشاريع طرق سويعة أخرى، وأننى أتوقع من واقع الخبرة التى اكتسبناها من مشروع الطريق السريع الأول، أن المشروعات التالية ستستنفذ وقتاً أقل فى المفاوضات مع الشركات المقبولة. ولقد طرحت وزارة النقل أيضاً مشروعات تتعلق بمرافق الموانئ مثل محطة الحاويات فى ميناء السويس ومرسى اليخوت فى شرم الشيخ.

كما طرحت الوزارة مشروع نفق يمر تحت قناة السويس جنوبى بورسعيد لتسهيل ربط سيناء مع بقية الأراضى المصرية، وحسب علمى أن هناك قائمة مختصرة بالشركات قد وضعها.

لقد أصبح وجود هذا النفق ضرورياً بعد التطورات الكبيرة التى بدأت بالفعل فى إطار المشروع الطموح للميناء وما يتعلق به من تطوير منطقة شرق بورسعيد وتنميتها.

كما تقدمت الوزارة ايضاً فى طرح عدد من مشروعات لانشاء مطارات بنظام B O T وتم اسناد البعض منها و كان أولها مطار مرسى علم الذى اسند الى شركة كويتية ، واخرها مطار الفرافرة الذى اسند لشركة المانية .
كما بدأت أيضاً وزارة الإسكان والتعمير فى طرح مشروعين بنظام BOT لتوفير مياه الشرب للمنطقتين الجديدتين شرقى بورسعيد وجنوبى السويس.

أما محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية التى تواجه مشاكل جمة فى المرور، فلقد فكرت فى حل هذه المشكلة، بالبدء فى بناء مواقف سيارات تحت الأرض باستخدام نظام BOT، وكانت محافظة الجيزة هى الأولى التى بدأت هذا البرنامج – فلقد وقعت على أكثر من عقد لبناء مواقف سيارات ولكن لم يبدأ أى منها العمل بسبب عدم معرفة موظفى الحكومة بهذا المفهوم ويحاولون تطبيق الإجراءات واللوائح العادية المتبعة فى طرح المناقصات العامة للإنشاءات على الشركات المتقدمة لتنفيذ مشروعات بنظام BOT. ومن ناحية أخرى فلقد ألغى مجلس الوزراء مشروع أحد المواقف الذى كان قد أسند بالفعل حيث لجأت الشركة المتعاقد معها إلى المحكمة مطالبة بالتعويض عن التكاليف التى تكبدتها.

وفى محافظة القاهرة أيضاً فلقد أثارت هيئة الآثـــار المشـــاكل بعـــد إســـناد بعـــض المشروعات بعد أن كانت قد بدأت ظناً منها أن موقع المشروع قريب من منـــــاطق القـــاهرة الإسلامية.

ولقد تم التوصل إلى تسوية قبلتها محافظة القاهرة وهيئة الآثار بعد سنة من المداولات وسيبدأ المشروع فى الحال بعد أن تقرر تضييق المساحة المخصصة لـــه ووضـــع الشـــروط الخاصة بما يقام من انشاءات فى موقع العمل.
باختصار، هذه قائمة بالمشروعات الحكومية الجارى تنفيذها.

وبالمقابل هناك مشروعات خاصة، ويمكننى أن أقول أن القطاع الخاص قـــد تحـــرك بخطوات أسرع من الحكومة فى بدء تنفيذ مشروعات بنظام BOT.

وكان المشروع الأول الذى تم إنجازه وتنفيذ بالكامل فى مصر هو مجمع نادى الصيـد بالدقى، الذى أسند إلى شركة مصرية قامت ببناء صالة للبولنج والبلياردو، التى ستئول إلـــى النادى بعد عشر سنوات تدفع خلالها للنادى ستة ملايين جنيه. ويصل سعر اللعب فـــى هـــذه الصالة لأعضاء النادى حوالى نصف السعر السائد فى أى مكان آخر فى القـــاهرة والجـــيزة، واستخدام هذه الصالة مقصور على أعضاء النادى فقط.

كما رفعت نواد عديدة توصيات إلى مجلس المحافظين لمساعدتها فـــى حـــل مشـــكلة المرور فى المناطق التى توجد بها هذه النوادى وذلك لبناء مواقف للســـيارات تحـــت الأرض بنظام BOT. والنوادى التى طرحت هذه الأعمال حتى الآن هى نادى الصيد، ونادى المعـــادى، ونادى هليوبوليس، ونادى الزهور. والعروض التى تم تلقيها هى تلك الخاصة بنادى الصيـــد ويتوقع إسناد المشروع إلى الشركة الفائزة سريعاً. وأننى أتوقع المزيد من المشروعات المنفذة بنظام BOTحيث ستشهد إقبالاً متزايداً فى مصر.

توصياتى هى أن نحاول أن ندرب الهيئات الحكومية على نظام BOT وإجراءاته قبـــل طرح أية مشروعات مستقبلية، ولذلك لتحقيق أفضل النتائج.